

النظريات السكانية

• النظريات الكلاسيكية

أولاً - نظرية مالتوس في السكان (1766 - 1834)

ولد توماس روبرت مالتوس في إنكلترا سنة 1766 ، ونشأ في بيئة دينية أرستقراطية، وعند الانتهاء من مرحلة دراسته الثانوية التحق بجامعة كامبريدج، وبعد أن تخرج منها ولنموغه في علم اللاهوت عُيّن كمدرس فيها عام 1793 ، وفي عام 1796 أصبح عضواً في الكنيسة بالإضافة إلى وظيفته التدريسية في جامعة كامبريدج. تميزت المرحلة التي عاشها مالتوس بظروف اجتماعية واقتصادية قاسية أثرت فيه بشكل كبير ليؤدي به الأمر لوضع نظريته الشهيرة، ومن المفيد جداً قبل الدخول في حيثيات نظريته ذكر بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعانيها المجتمع الذي كان يعيش فيه، ويمكن إيجازها بما يأتي :

- شهدت بريطانيا ارتفاعاً كبيراً في معدل المواليد، وذلك نتيجة الاضمحلال الذي لاقاه النظام الإقطاعي القديم من ناحية وبدء النظام الصناعي الحديث من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن السياسة الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت التي تدعو إلى زيادة عدد السكان لأغراض قومية أو استعمارية، كما أن التحسن في المستوى المعيشي وقتها كان له الأثر الأكبر في زيادة عدد المواليد والسكان .

- قيام الثورة الصناعية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر أدى إلى آثار جانبية كانت السبب في اضطراب العمال إلى زيادة ساعات العمل بأجور لا تزيد عن حد الكفاف، ودخول الأطفال والنساء إلى سوق العمل الذي أدى إلى زيادة عرض العمل، ومن ثم انخفاض أجورهم بحيث أصبحت لا تكفي سد الحاجات الأساسية لهم.

في ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية المعقدة خرج مالتوس بنظريته في السكان، وطبقاً لمنهج تفكيره يرى أن الزيادة السكانية مجرد عملية بيولوجية بحتة لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة، وبعبارة أخرى لا توجد صلة بينها وبين تغير أو تطور قوى وعلاقات الإنتاج السائدة في فترة تاريخية معينة، وفي الطبعة الأولى من مقاله عام 1798 ذكر نقطتين ارتكازيتين مهمتين بنى عليهما تحليله فيما بعد :

الأولى : الغذاء ضروري لحياة الإنسان .

الثانية : العاطفة بين الجنسين ضرورية .

وهاتان النقطتان من طبيعة ثابتة لكنهما متعارضتان، وبنى نظريته على أن قدرة السكان على التنازل أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج موارد العيش التي تخضع خضوعاً تاماً لقانون تناقص الغلة واستناداً لذلك تزداد موارد العيش وفق متوالية عددية (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، ...)، بينما يتزايد السكان وفق متوالية هندسية (1 ، 2 ، 4 ، 8 ، 16 ، 32 ، ...)، وطبقاً لفكرة المتوالية الهندسية فإن عدد السكان من الناحية النظرية يمكن أن يستمر بالتزايد إلى ما لا نهاية ما لم يعرقل هذا التزايد موانع معينة، ولم يهتم مالتوس بإثبات الادعاء الأساسي في نظريته الذي هو تضاعف عدد السكان كل خمس وعشرين سنة، فقد نظر إليه على أنه بديهية لا تحتاج إلى إثبات، وكل ما استند إليه هو الإحصاءات التي كانت منشورة آنذاك عن سكان الولايات المتحدة، وهي إحصاءات كانت تعكس بشكل واضح آثار الهجرة السكانية الكبيرة التي قام بها سكان أوروبا.

إن التناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء يمثل في رأي مالتوس فحوى المعضلة السكانية، وخلص مالتوس إلى أن مشاكل الجوع والبطالة والفقير وسوء أحوال الصحة العامة وانتشار الرزيلة وفساد الأخلاق هي مشاكل حتمية لا ذنب لأحد فيها، فهي ترجع إلى مفعول هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان، وأن كل هذه المشاكل لا صلة لها بالنظام الرأسمالي ولا بطريقة الحكم أو بسوء توزيع الثروة والدخل، وأن الفقراء بتكاثرهم يجلبون الشقاء لأنفسهم ولهذا يرى مالتوس أن أهم مساعدة يمكن أن تقدم للفقراء هي تبصيرهم بقانون السكان، وكان من أشد المعارضين لقانون إغاثة الفقراء الذي كان يقضي بتوزيع بعض المعونات على المعوزين، لأنه رأى أن إغاثة الفقراء لا يكون من نتائجها إلا تشجيع الفقراء على الزواج وزيادة نسلهم .

في ضوء هذه النظرة المظلمة التشاؤمية للرؤية المالتوسية للعالم دخل مالتوس في خلاف عميق مع والده ومع بعض المفكرين في عصره مثل وليم جودوين وكوندراسيه الذين كانوا يؤمنون بمستقبل البشرية، ويتفائلون بإمكانية تحقيق السعادة لجميع الأفراد من وجهة نظر مثالية، وراح مالتوس يصوغ حلوله غير الإنسانية حول مشكلة زيادة السكان، حيث يرى أنه للتغلب على هذا التناقض الذي تصوّره بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية لا بد من وجود موانع معينة تعيد التناقص بين هذين المتغيرين .

وفي الطبعة الثانية من مقاله في عام 1803 ؛ أي بعد خمس سنوات على صدور المقال الأول راح مالتوس يصوغ الحلول في شكل موانع إيجابية وموانع أخلاقية :

الموانع الإيجابية : موانع تفرضها الطبيعة، ويمكن حصرها في البؤس والريزلة والأمراض والأوبئة والحروب والقطط والمجاعات، وهذه الموانع تعمل على تحقيق التوازن بين الموارد الغذائية والسكانية .

الموانع الأخلاقية : موانع وقائية محورها تبصّر الإنسان، وتعمل هذه العوائق على تخفيض معدل المواليد مثل العفة والرهينة وتأخير سن الزواج واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تمنع الفقراء من الزواج وكثرة الإنجاب.

لكن هذه الموانع لا تكفي وحدها لموازنة أعداد السكان مع الموارد الغذائية لسبب واحد هو أن معظم السكان لا يملكون النظرة الثاقبة والبصيرة، كما لا تتوفر عند الجميع قوة العزيمة وكبح جماح النفس، ولا يُنتظر من أفراد الطبقات الدنيا من السكان أن يتمتعوا ببعد النظر، ولن يتحسن الجنس البشري طالما أن أولاد الفقراء في زيادة مستمرة وأولاد الأغنياء في تناقص نسبي، وكان هذا هو السبب الذي من أجله رفض مالتوس قانون الفقراء ووجب إلغاؤه نهائياً باعتبار أن فئة الفقراء تزداد على حساب طبقة الأغنياء .

بالرغم من أنه قد نشب خلاف عميق بين مالتوس والاقتصاديين الكلاسيك المعاصرين الذي دار حول موضوعات القيمة ونظرية التوازن الاقتصادي العام، إلا أن نظريته في السكان كانت مع ذلك موضع قبول شبه عام بينهم، حيث عبروا في كتاباتهم عن وعي الطبقة البرجوازية الصناعية الوليدة، ويوجد في صلب نظرية مالتوس مجموعة معينة من الفروض والأسس الفكرية والإيديولوجية التي كانت تتفق وتتسجم مع البناء الكامل للفكر الاقتصادي الكلاسيكي البرجوازي آنذاك مثل :

1- الطابع الأزلي والأبدي الذي أضفاه مالتوس على نظريته، حيث نادى بأن قانون السكان الذي تحدث عنه إنما هو قانون طبيعي ذو صفة مستقلة عن طبيعة النظام الاجتماعي السائد، وهذا الادعاء يتماشى مع إيمان الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية خارقة تلو فوق إرادة البشر وتُسَيِّر أمور الكون والطبيعة والمجتمع.

2- لا ترجع مشكلات الفقر والجوع والبطالة وسوء الصحة وانخفاض الأجور في رأي مالتوس إلى طبيعة النظام الرأسمالي، إنما تعود إلى مفعول قانون السكان، فأعطت نظرية مالتوس بهذا الشكل البرجوازية الصناعية سلاحاً نظرياً في يدها لتبرير سوء أوضاع الطبقة العاملة .

الانتقادات الموجهة لنظرية مالتوس

1- من خلال استعراض الإحصائيات للموارد الغذائية التي كانت دائماً أكبر من نسبة تكاثر الإنسان، فالمشكلة إذاً ليست في التفاوت النسبي بين النمو السكاني والموارد الغذائية بل في سوء توزيعها على سكان العالم، مما

خلق عبر التاريخ أزمات غذائية، وعند التوزيع العادل لهذه الموارد فلا مجال لنشوء المجاعات أو الأزمات الغذائية .

2- لم يزداد سكان العالم حسب المتواليات التي ذكرها مالتوس أو حتى بنسبة قريبة منها، بالعكس فإن أوروبا نفسها عانت من نقص كبير في المواليد بعد أقل من قرن من ظهور رأي مالتوس .

3- النظرة الخاطئة للتكاثر البشري على أنه عملية بيولوجية محضة مستقلة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، لأن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أثبتت أن النمو السكاني مرتبط بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل؛ أي بعبارة أدق السكان متغير تابع لا يجوز معالجته بمعزل عن سائر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

4- أهمل مالتوس عامل التطور التكنولوجي ومدى إمكانية زيادة الإنتاج عن طريق التقدم العلمي .

5- النظرة التشاؤمية التي لونت محيط مالتوس دفعه لتبني أساليب قسرية لمعالجة التكاثر بصورة لا تتسجم مع الكرامة الإنسانية .

ثانياً - نظرية ريكاردو في السكان

يمثل دافيد ريكاردو أحد أعلام الفكر الاقتصادي، وقد عاش في إنكلترا خلال الفترة (1773 - 1833) وقدم للفكر الاقتصادي والاجتماعي كثيراً من الآراء والأسس التي عزز بها الفكر الكلاسيكي ومدرسته، وفي إطار نظريته السكانية كان يشارك مالتوس في تشاؤمه للمسألة السكانية من خلال طرحه لنظرية الأجور التي استند في صياغتها على قانون مالتوس في السكان، ويرى ريكاردو أن الأجر الطبيعي للعمال يتحدد في الأجل الطويل عند مستوى معين لا يتعداه، وهذا المستوى هو الحد الأدنى الضروري للمحافظة على العمال وتمكينهم من إعادة تجديد جنسهم وذلك على حد تعبير ريكاردو نفسه، وبناءً على ذلك تتحدد الأجور على أساس أجر الكفاف الذي يتحدد بدوره بمستوى أسعار المواد الغذائية، فإذا ارتفع أو انخفض الأجر الطبيعي عن مستوى أجر الكفاف فإن هناك قوى طبيعية من شأنها أن تعيد بطريقة تلقائية مستوى الأجر إلى مستواه الأدنى الضروري ويمكن تفسير ذلك باختصار على النحو الآتي :

إذا ارتفعت أجور العمال عن حد الكفاف فإن ذلك سوف يؤدي إلى تشجيع زواج العمال، الأمر الذي يؤدي إلى نمو السكان وزيادتهم، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة العرض من القوى العاملة عن المتاح منها، وبالتالي يحصل انخفاض في الأجور في سوق العمل حتى تصل إلى حد الكفاف، وإذا استمرت الزيادة

السكانية وأخذت الأجور بالانخفاض إلى أدنى من مستوى الكفاف فإن ذلك يؤدي إلى تدهور الحصول على المواد الغذائية، وبالتالي يؤثر هذا على الصحة العامة وتزداد الأمراض وترتفع نسبة الوفيات في صفوف الطبقة العاملة، الأمر الذي يجعل عرض العمل أقل بالقياس عما كان عليه من قبل فترتفع أجور العمال ثانية حتى تصل إلى مستواها الطبيعي .

الانتقادات الموجهة لنظرية ريكاردو

1- لقد زاد عدد السكان في بريطانيا حوالي أربع مرات عما كانوا عليه في عهد مالتوس، إلا أن ذلك لم يعمل على خفض الأجور إلى مستوى الكفاف، بل على العكس زادت الأجور إلى أضعاف ما كانت عليه سابقاً مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادات التي طرأت على مستوى الأسعار.

2- إن ارتفاع الأجور للعمال في البلاد الأخرى لم يعمل على زيادة عرض عنصر العمل بالدرجة التي توقع بها ريكاردو انخفاض الأجور إلى مستوى الكفاف، كما أن ارتفاع الأجور أدى إلى العكس تماماً مما توقع ريكاردو بحيث ارتفعت مستويات المعيشة من ناحية وانخفضت معدلات المواليد في هذه البلاد من ناحية أخرى .

3- إن نمو السكان قد يعتمد على مستوى الأجور في بعض الأحيان، إلا أنه ليس العامل الحاسم فهناك مؤثرات أخرى لم يتطرق لها ريكاردو مثل الظروف التي تحيط بالريف، الأمر الذي يجعل سكان الريف يحبذون الإنجاب وكثرة الأولاد كعزوة وكمصدر دخل للأسرة (عمالة بشرية) .

4- اعتمدت نظرية ريكاردو على تحليل عرض العمل، وجعلت منه الأساس لحد الكفاف في الأجور، ولم تتطرق لجانب الطلب والعوامل المؤثرة عليه، الأمر الذي جعل نظريته بهذا الخصوص مبتورة ولا يمكن الاعتماد عليها في النمو السكاني .

• النظريات الاجتماعية

تفسر هذه النظريات المسألة السكانية في ضوء الظروف والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على اتجاهات الإنسان في تحديد نسله، ومن أهم رواد هذا الاتجاه :

أولاً - نظرية كارل ماركس للسكان

قدم ماركس نظريته في السكان على أسس غير الأسس التي تبنتها النظريات السابقة (مالتوس، ريكاردو)، فهو لم يكن متشائماً في وجهة نظره كما هو الحال فيما سبقوه، ولقد أعلن أنه رافض بشكل كلي لكل ما يُطلق عليه مشكلة خاصة بالسكان وقال بأن العالم لا يعاني من مشكلة سكان بقدر ما يعاني من مشكلة توزيع الثروة، حيث تستأثر قلة من أفراد المجتمع بغالبية

الدخل القومي، بينما لا تحصل الأكثرية إلا على نصيب متواضع من هذا الدخل، فالعمال هم الذين يحصلون على أجور بسيطة بينما أرباب العمل يحصلون على أرباح كثيرة، وهذا هو سوء توزيع الدخل، ولو كان هناك عدالة في توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة من المجتمع لما كان هناك أي مشكلة خاصة بالسكان.

وفي نظرية ماركس للسكان هجوم عنيف على الآراء التي سبقته في هذا الإطار (مالتوس وريكاردو)، فهو يرى أن لا مشكلة في تزايد السكان إنما المشكلة في توزيع الموارد، وقد آمن ماركس بأن الفقر والبطالة مظهران من مظاهر التضخم السكاني في المجتمعات الأوروبية، وقد أرجع ماركس هذا التضخم إلى تفسيرات أخرى غير التي فسرت من قبل مالتوس، حيث قال عن ذلك بأن التضخم السكاني يرجع إلى فائض في العمالة بالنسبة لفرص العمالة المتاحة، وبناءً على ذلك فقد اعتبر التضخم السكاني النسبي لازمة من لوازم الاقتصاد الرأسمالي وأحد سماته، وأن نمو الرأسمالية يتسبب في خلق فائض في قوة العمل، وهذا الفائض يعمل بدوره على تخفيض الأجور وبذلك يكون شرطاً أساسياً لاستمرار التوسع في الصناعات الرأسمالية، وقد دعم ماركس كلامه هذا بذكر بعض الأمثلة حول هذا الموضوع، فذكر بأن القوانين التي كانت سائدة في أوربا تُعاقب العامل الذي يأخذ أجراً مرتفعاً بعقوبات شديدة كما جاء ذلك في قانون التدريب الصادر في عهد إليزابيث، حيث يعاقب رب العمل بالسجن عشرة أيام فيما إذا بالغ في إعطاء العمال أجوراً مرتفعة، ويُعاقب العامل (21) يوماً بالسجن إذا قبل بهذا الأجر .

ويرى ماركس أيضاً أنه لن يكون هناك سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر ولا شقاء ولا بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى اشتراكي، وقرر أنه لا يوجد قانون عام للسكان ثابتاً، إنما لكل عصر ولكل مجتمع قانون للسكان خاص به ينتج عن الظروف الخاصة السائدة فيه.

باختصار يعزي كارل ماركس المشكلات السكانية وشرور المجتمع كلها إلى النظام الرأسمالي، لأن هذا النظام يعجز عن توفير العمل للجميع، وهو نظام يسود فيه الفقر وما يرافق ذلك من مشكلات، فإذا ما تحول النظام الاقتصادي الذي يتبع الطريقة الرأسمالية في الإنتاج إلى نظام اشتراكي سوف لن تكون ثمة مشكلة للسكان المتمثلة في التزايد والفقر والبؤس، وهنا يشير إلى وجود قانون خاص في الإنتاج في ظل النظام الاشتراكي يحول دون حدوث الزيادة الكبيرة في العدد، إذ أنه قادر على التخلص من البطالة أو الحد منها وإيجاد العمل الكافي للسكان للعيش بصورة ملائمة، فزيادة السكان يقابلها زيادة في الإنتاج وكفاية في المواد الغذائية، وحسب رأيه فإن المجتمع الاشتراكي هو مجتمع العدل والكفاية.

الانتقاد الموجه لنظرية ماركس

على الرغم من تبني الآراء الماركسية في السكان من قبل الكثيرين الذين اعتبروها الوحيدة في صفتها العلمية في هذا المجال، إلا أن الكثيرين أيضاً لم يوافقوا على هذه الآراء بل لم يعتبروها أصلاً بنظرية للسكان، حيث لا تمت بصلة للمواضيع المتعلقة بالظواهر الديموغرافية مثل الولادات والوفيات، ووصفوها بأنها ليست إلا أفكار اقتصادية ظلت تسيطر على أفكار الكتاب الشيوعيين فيما بعد .